المعارضة تشن هجوماً قرب حلب

قوات النظام السوري على وشك السيطرة على مدينة سراقب

جنود من قوات النظام السوري

عناصر من المعارضة السورية

دمشق – «وكالات» : باتت قوات النظام على وشك السيطرة على مدينة سراقب الاستراتيجية في شمال غرب سوريا، أين أوقعت المعارك المستمرة ضد الفصائل المقاتلة أكثر من 400 قتيل من الطرفين في أسبوع، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، الجمعة.

ومنذ ديسمبر الماضي تعرف مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام، جبهة النصرة سابقا، وفصائل أخرى أقل نفوذا في إدلب وجوارها، أين يعيش 3 ملايين شخص نصفهم من النازحين، تصعيدا عسكريا من قوات النظام وحليفتها روسيا.

وتخوض قوات النظام معارك عنيفة ضد الفصائل، على رأسها الهيئة، على محوري سراقب في ريف إدلب الجنوبي والراشدين في ريف حلب الغربي المجاور، وفق المرصد.

وباتت المدينة على غرار بلدات وقرى عدة في محيطها شبه خالية من سكانها الذين نزحوا، بعد التقدم العسكري لقوات النظام التي أعلنت الأربعاء سيطرتها على مدينة معرة النعمان، ثاني أكبر مدن إدلب.

ويتركز التصعيد في ريفي إدلب الجنوبي وحلب الغربي أين يمر جزء من طريق دولي استراتيجي يربط حلب بدمشق، يُعرف باسم «أم فايف»، ويعبر أبرز المدن السورية من حماة، وحمص، وصولا إلى الحدود الجنوبية، مع الأردن.

وفي إدلب، يمر هذا الطريق في 3 مدن رئيسية، هي خان شيخون التي سيطرت عليها قوات النظام في صيف 2019، ومعرة النعمان، وسراقب شمالها.

ولا يزال 50 كيلومتراً من الطريق الدولي خارج سيطرة دمشق، تعبر غالبيتها ريف حلب الغربي.

وقال مصدر عسكري سوري لصحافيين، على هامش جولة نظمتها وزارة الإعلام في معرة النعمان الخميس: «يسعى الجيش السوري لتأمين كامل الطريق الدولي».

وتكمن أهمية سراقب في موقعها الاستراتيجي لأنها نقطة التقاء بين طريق «أم فايف» وطريق استراتيجي ثان يُعرف باسم «أم فور»، يربط محافظتي حلب وإدلب باللاذقية غربا.

وتسبب القصف والمعارك المستمرة منذ أسبوع في مصرع أكثر من 400 مقاتل من الطرفين، حسب حصيلة للمرصد الجمعة.

ودفع التصعيد منذ ديسمبر الماضي، 388 ألف شخص إلى النزوح من المنطقة خصوصاً معرة النعمان نحو مناطق أكثر أمنا شمالا، وفق الأمم المتحدة، وفي مقتل أكثر من 260 مدنيا، وفق المرصد.

وبينما يقترب النزاع من اتمام عامه التاسع، باتت قوات النظام تسيطر على أكثر من 70 في المئة من مساحة سوريا، كما تنتشر قواتها في مناطق سيطرة المقاتلين الأكراد في شمال شرق البلاد.

وإثر تقدمها الأخير في إدلب ومحيطها، تقترب من السيطرة على نحو نصف مساحة محافظة إدلب، المنطقة الأبرز التي لا تزال مع أجزاء من محافظتي حلب واللاذقية المجاورتين خارج سيطرتها.

من ناحية أخرى قال المرصد السوري لحقوق الإنسان ومصادر بالمعارضة السورية، إن مقاتلين سوريين تدعمهم تركيا شنوا هجوما على مواقع تسيطر عليها الحكومة في شمال شرقي حلب أمس السبت، مما يفتح جبهة جديدة ضد الجيش السوري الذي حقق تقدما كبيرا في إدلب المجاورة في الأسبوع الماضي.

وتركز الهجوم على منطقة قريبة من مدينة الباب التي تسيطر عليها تركيا وقوات المعارضة السورية المتحالفة معها منذ 2017.

ولم يرد أي ذكر عن أي هجوم جديد في وسائل الإعلام السورية الرسمية.

وقالت مصادر في المعارضة المسلحة إن القوات التركية لم تشارك في الهجوم.

وذكرت مصادر المعارضة أن مقاتليها استولوا على ثلاث قرى حتى الآن، فيما وصف المرصد السوري الذي يراقب الحرب الهجوم بأنه عنيف و«تنفذه الفصائل الموالية لأنقرة».

وحقق الجيش السوري الذي تدعمه قوة جوية روسية تقدما سريعا في إدلب في الأسبوع الماضي حيث استولى على بلدة معرة النعمان الواقعة على بعد نحو 100 كيلومتر شمال غربي مدينة الباب.

وتشكل إدلب والمنطقة الواقعة شمالي حلب جزءا من آخر معقل رئيسي للمعارضة في سوريا حيث استرد الرئيس بشار الأسد بدعم روسي وإيراني معظم الأراضي التي كان يسيطر عليها أعداؤه.

وأدى أحدث تقدم للجيش السوري في إدلب لموجة نزوح جديدة للمدنيين حيث توجه مئات الآلاف نحو الحدود التركية.

كما أفاد المرصد السوري لحقوق الانسان أمس السبت، بأن الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا بدأ معركة بوابة حلب الشرقية وتمكن من السيطرة على إحدى النقاط.

وقال المرصد الذي يتخذ من لندن مقراً له، في بيان صحافي اليوم إن «الفصائل الموالية لأنقرة تنفذ هجوما عنيفا على مواقع قوات النظام والمسلحين الموالين لها بريف مدينة الباب في ريف حلب الشمالي الشرقي».

وأشار إلى أن اشتباكات عنيفة تدور بين الطرفين على محوري الدغلباش ورادار الشعالة، في إطار معركة «العزم المتوقد» التي أطلقتها فصائل الجيش الوطني صباح اليوم، موضحا أن الفصائل تمكنت من تحقيق تقدم والسيطرة على نقاط في المنطقة، إضافة لأسرهم عنصر على الأقل من قوات النظام.

مصر: إحالة هشام عشماوي و36 آخرين للمفتي

إحالة هشام عشماوي و36 آخرين للمفتي

القاهرة – «وكالات» : أحالت محكمة مصرية أمس السبت، هشام عشماوي و36 آخرين إلى فضيلة المفتي لأخذ الرأي الشرعي في إعدامهم في القضية التي تعرف باسم «أنصار بيت المقدس».

وحددت محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بطرة برئاسة المستشار حسن فريد، اليوم الثاني من مارس المقبل للنطق بالحكم النهائي.

وكانت النيابة العامة أسندت للمتهمين «الضلوع في 54 عملية إرهابية، أهمها ارتكاب جرائم تأسيس وانضمام إلى جماعة إرهابية، تهدف إلى منع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها، والتخابر مع منظمة أجنبية هي حركة حماس، وتخريب منشآت الدولة، والقتل العمد، وإحراز الأسلحة والمتفجرات».

تقرير أممي: ميليشيا الحوثي استحوذت على أسلحة إيرانية الصنع

«وكالات» : أفاد تقرير لخبراء أمميّين الجمعة أنّ الحوثيّين استحوذوا في العام 2019 على أسلحة جديدة يتميّز بعضها بخصائص مشابهة لتلك المنتجة في إيران.

والتقرير الذي أرسل إلى مجلس الأمن الدولي هو ثمرة تحقيق استمرّ سنة أجراه خبراء الأمم المتحدة المكلفون مراقبة حظر السلاح المفروض على اليمن منذ 2015.

وقال التقرير المفترض أن يُنشر قريباً إنه «بالإضافة إلى أنظمة الأسلحة المعروفة والتي كانت بحوزتهم حتّى الآن، بات (الحوثيّون) يستخدمون نوعاً جديداً من الطائرات بلا طيّار من طراز دلتا ونموذجاً جديداً من صواريخ كروز البرّية».

وبحسب المحققين، فقد ظهر اتّجاهان على مدار العام الماضي قد يُشكّلان انتهاكاً للحظر. ويتمثّل الاتّجاه الأوّل في نقل قطع غيار متوافرة تجاريًا في بلدان صناعيّة مثل محرّكات طائرات بلا طيّار، والتي يتمّ تسليمها إلى الحوثيّين عبر مجموعة وسطاء.

أمّا الاتّجاه الثاني فيتمثّل في استمرار تسليم الحوثيّين رشاشات وقنابل وصواريخ مضادّة للدبّابات ومنظومات من صواريخ كروز أكثر تطوراً.

وأشار الخبراء إلى أنّ «بعض هذه الأسلحة لديه خصائص تقنيّة مشابهة لأسلحة مصنوعة في إيران».

ولفت التقرير إلى أنّ القطع غير العسكريّة وتلك العسكرية «يبدو أنّها أرسلت عبر مسار تهريب عبر مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، وصولاً حتى صنعاء» التي يسيطر عليها الحوثيّون.

وقال الخبراء إنهم «حدّدوا شبكة حوثيّة متورّطة بقمع النساء اللواتي يُعارضن الحوثيّين، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي، يقودها مسؤول قسم التحقيق الجنائي في صنعاء المدعوّ سلطان زابن».

وابتدلعت الاشتباكات مجدداً بين المتمردين الحوثيين والقوات الحكومية اليمنية بعد أشهر من الهدوء النسبي.

الرئيس الأمريكي «متفائل» بالتوصل إلى اتفاق على «النهضة»

اتفاق بين مصر والسودان و إثيوبيا على جدول ملء السد

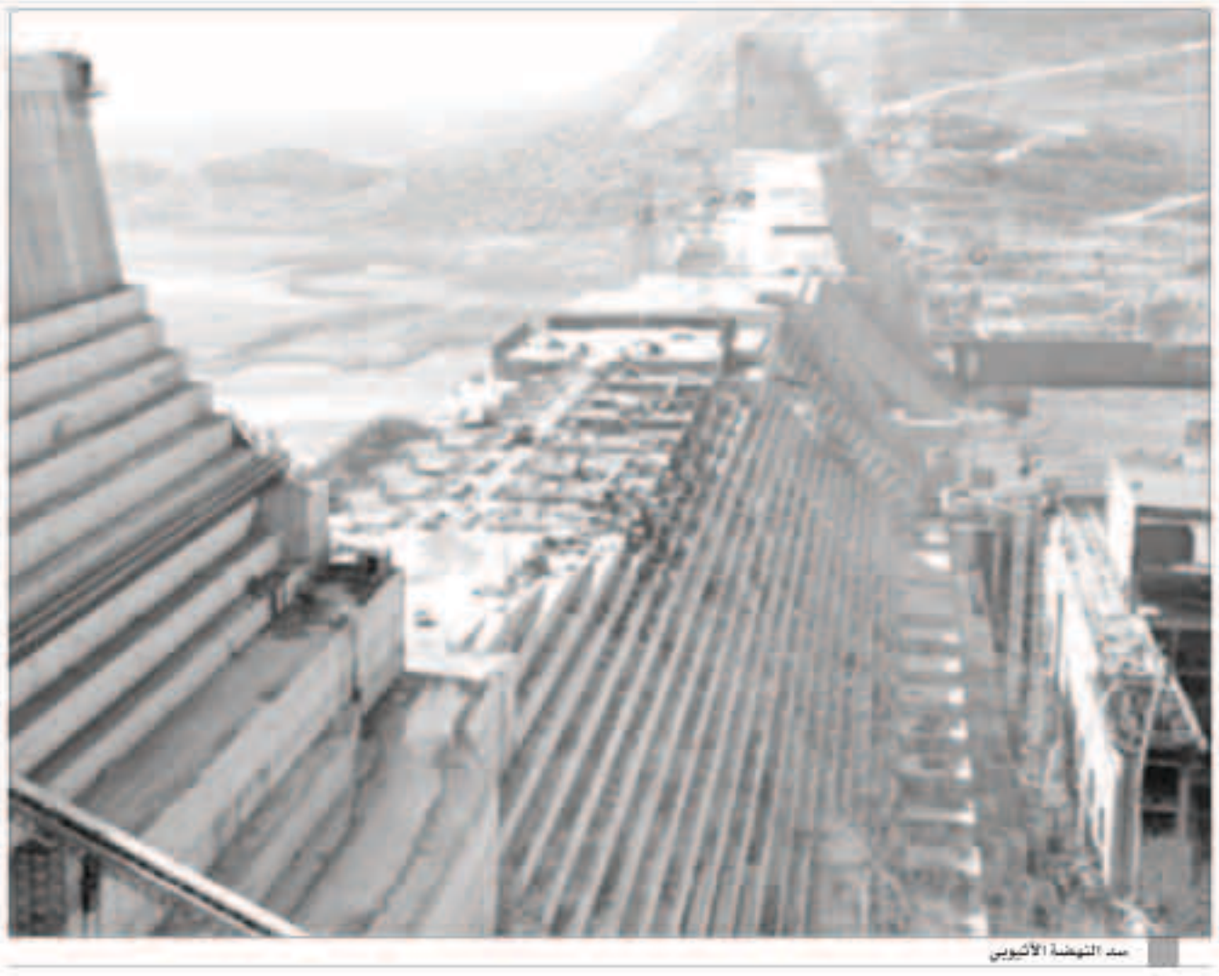
سد النهضة الأثيوبي

عواصم – «وكالات» : أعرب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الجمعة، عن «تفاؤله» بقرب التوصل إلى اتفاق على سد النهضة على النيل الأزرق الذي يثير توترا إقليميا، فيما مددت الأطراف المعنية مفاوضاتها في واشنطن.

وفي اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الأثيوبي أبي أحمد، أبدى الرئيس الأمريكي ثقته في أن «اتفاقا على سد النهضة الأثيوبي الكبير بات وشيكا وسيصب في صالح جميع الأطراف المعنية»، وفق ما أفاد به البيت الأبيض.

ويتسبب هذا المشروع منذ 9 أعوام في مواجهة بين أثيوبيا ومصر والسودان، لكن المفاوضات حوله تسارعت في الأشهر الأخيرة.

وتوصل وزراء من الدول الثلاث إلى حل وسط في منتصف يناير (كانون الثاني) الجاري، في واشنطن بحضور وزارة الخزانة الأمريكية، والبنك الدولي.

والتقوا مجددا الثلاثاء في العاصمة الأمريكية، وحددوا الأربعاء موعدا للتوصل إلى اتفاق.

وكانت هناك العديد من النقاط الفنية والقانونية العالقة والتي أرجئ البت فيها إلى المفاوضات الجارية على أمل تذليلها وإبرام اتفاق نهائي.

لكن السفير الأثيوبي لدى الولايات المتحدة، فيتسوم أريغا، كتب على تويتر «تتواصل المحادثات حول سد النهضة الأثيوبي الكبير بين أثيوبيا، ومصر، والسودان، والتي بدأت في 28 يناير (كانون الثاني) لليوم الرابع على التوالي».

ولم يتمكن المسؤولون من مختلف الأطراف من تحديد موعد انتهاء المفاوضات.

وتوترت العلاقات بين أثيوبيا ومصر منذ أن بدأت أديس أبابا في 2012 بناء «سد النهضة العظيم» الذي يتوقع أن يصبح أكبر مصدر للطاقة الكهرمائية في أفريقيا.

وأثار المشروع الأثيوبي مخاوف مصر لأن النهر يؤمن لها 90% من إمداداتها المائية.

يبلغ طول السد 1.8 كلم وارتفاعه 145 مترا.

ومن المتوقع أن يبدأ السد البالغة كلفته 4.2 مليارات دولار، في توليد الطاقة الكهربائية، في أواخر 2020 وأن يبلغ طاقته التشغيلية القصوى بحلول 2022، ليكون أكبر محطة لتوليد الكهرباء من الماء في أفريقيا بـ 6 آلاف ميغاواط.

وتقول أثيوبيا، الدولة الأكثر تعدادا للسكان في شرق أفريقيا وصاحبة الاقتصاد الأسرع نموا في القارة، إن «المشروع ضروري لتحقيق برامج التنمية لديها».

من ناحية أخرى أعلنت وزارة الخارجية المصرية، الجمعة، التوصل إلى اتفاق على جدول بخطة لملء سد النهضة على مراحل.

وأعلنت الوزارة في بيان «الاتفاق بعد جولات من المفاوضات المضنية والشاقة بين وزراء الخارجية والموارد المائية في مصر، والسودان، وأثيوبيا برعاية الولايات المتحدة ومشاركة البنك الدولي».

وأشار البيان إلى آخر جولة من المفاوضات التي عقدت بواشنطن على مدار 4 أيام كاملة في يناير الجاري.

وأوضح البيان أنه صدر بيان مشترك عن الدول الثلاث يشير لتوصل الوزراء إلى اتفاق على جدول وخطة لملء سد النهضة على مراحل، وآلية إجراءات التعامل مع الجفاف، والجفاف الممتد، والأعوام الشحيحة، أثناء الملء.

كما توصل الوزراء إلى اتفاق أيضاً، وفق البيان، على آلية إجراءات التعامل مع الجفاف، والجفاف الممتد، والأعوام الشحيحة أثناء التشغيل.

وحسب البيان، اتفق الوزراء على الانتهاء من المفاوضات والاتفاق على آلية تشغيل سد النهضة في الظروف الهيدرولوجية العادية، وآلية التنسيق لمراقبة ومتابعة تنفيذ الاتفاق، وتبادل البيانات، والمعلومات، وآلية فض المنازعات، فضلاً عن تناول أمان السد، وإتمام الدراسات حول الآثار البيئية والاجتماعية لسد النهضة.

وأعلن البيان اجتماع وزراء الخارجية والموارد المائية بالدول الثلاث بواشنطن في فبراير (شباط) المقبل، لإقرار الصيغة النهائية للاتفاق، تمهيداً لتوقيعه في نهاية الشهر المقبل.

وأشار البيان إلى أن الجانب الأمريكي «أعد وثيقة اتفاق على المواضيع الثلاثة المشار إليها، وأن مصر فقط، توقعتها في نهاية الجلسة».

وأعربت مصر عن تقديرها وتثمينها لدور الإدارة الأمريكية والاهتمام الكبير من الرئيس دونالد ترامب بالتوصل إلى اتفاق شامل، وعادل، ومتوازن.

وقال البيان إن «الاتفاق يحقق مصالح الدول الثلاث حول هذا الموضوع الحيوي الذي يؤثر على المنطقة برمتها وبالأخص الشعب المصري الذي يمثل نهر النيل بالنسبة له شريان الحياة».

كما أعربت عن تقديرها «للجهد الدؤوب والمقدر» لوزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشين، وفريقه المعاون في إدارة جولات التفاوض، وتقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث، ورئيس البنك الدولي ديفيد مالباس وفريقه المعاون.